

تقرير

قزّي يهدّد السويد: سأطرد عمالكم!

أن «هناك آلية معتمدة في هذه الحالات تقوم على إرسال دائرة الهجرة الملفات الصادر فيها قرار من المحكمة إلى السفارة التي تدرسها بدورها ومن ثم تحوله الى وزارة الخارجية في لبنان. وعليه، تقوم وزارة الخارجية بتحويل الملف إلى الأمن العام الذي يدرس الملفات بدوره ويتخذ قراراً بإصدار جوازات سفر بغية العودة الى لبنان، لكن حتى اليوم لم تبدأ هذه الآلية». كذلك يؤكد عجمي أن الأمر ليس استهدافاً للبنانيين، إذ أبلغت السلطات السويدية وزير الخارجية أثناء زيارته الأخيرة أن هناك 43 ألف طلب لجوء وإقامة تم رفضها، مستنكراً التصويب الحاصل على اللاجئيين السوريين، ومؤكداً أن لا علاقة للسوريين بمسألة رفض طلبات الإقامة أو اللجوء، إذ إن الدولة السويدية لديها قوانين وأنظمة واضحة في هذا الشأن.

الجهاد للتجارة والمقاولات (الملوكية من المقاول جهاد العرب) بمنافسة الفرز والمعالجة.

يُذكر أنه كان مقرراً أن تنتهي المناقصات منذ نحو شهرين، لكنها شهدت تأجيلات مستمرة خلال هذه الفترة بحجج مختلفة، كان آخرها إعادة مناقصة الكوستا برافا بعدما أظهرت نتائج مناقصة مطمر برج حمود فارقاً في الأسعار دفع الى تعليق المناقصة نحو شهر لتعود المناقصة وترسو على المقاول نفسه بسعر أدنى بنحو 12 مليون دولار عن سعره السابق. اللافت أن المقاول نفسه باشر الأعمال قبل رسو المناقصة عليه، واستمر بها بعد إلغاء المناقصة الأولى وإعادتها وفوزه مجدداً. ردّ شهاب السبب الى «السعي نحو كسب الوقت».

مسؤول عن توفير فرص العمل في لبنان. صرخة اللبنانيين المهديين بالترحيل أتت بعدما استنذرت العائلات كافة السبل القانونية للحفاظ على إقاماتها عقب صدور قرارات عن المحكمة العليا برفض طلباتهم. حاول وزير الخارجية جبران باسيل إقناع الحكومة السويدية في زيارته الأخيرة للسويد بالتراجع عن القرار، مقاربا الأمر من زاوية وجوب التضامن مع لبنان الذي يتحمّل عبء

بلغ عدد إجازات العمل المجددة لسويديين 6 إجازات عمل عام 2011

عدد هائل من اللاجئيين السوريين، لياتيه الجواب بأن الأمر قضائي بحت. فقد سحبت دائرة الهجرة بطاقات التعريف والطبابة من بعض العائلات واسترجعت المنازل التي وفرتها لها، وبات متعذراً على بعض أبناء هذه العائلات استكمال تحصيهم الجامعي لعدم حيازتهم إقامة شرعية.

لكن، وعلى الرغم من تأكيد صدور قرارات المحكمة، لم يصل حتى أمس أي ملف للعائلات المعنية من دائرة الهجرة الى السفارة اللبنانية في السويد، وفق ما أعلن سفير لبنان في السويد علي عجمي لـ«الأخبار». يوضح عجمي، الذي يلتقي العائلات اللبنانية اليوم،

وفق إحصاءات السفارة اللبنانية في السويد، يتراوح عدد اللبنانيين هناك بين 30 ألفاً و35 ألف لبناني، معظمهم حائزون الجنسية السويدية. ووفق إحصاءات وزارة العمل في لبنان لعام 2015، مُنح مواطنان سويديان اثنان موافقة مسبقة للعمل في لبنان: الأول مدرب والثانية خبيرة فنية. أما عدد إجازات العمل المجددة للأجانب، فقد بلغ نحو 149 ألف إجازة غالبيتها تتعلق باستقدام عمالة غير ماهرة من 13 دولة فقيرة، في حين يقع منها تحت خانة «الجنسيات الأخرى» (التي تضم كافة الدول التي لم تُذكر في الخانات السابقة)، 6510 إجازات عمل، منها 1183 إجازة عمل للفتّين الأولى والثانية، أي التي يعمل ضمنها عادة العمال الأوروبيون. وبالعودة الى إحصاءات عام 2011، فقد بلغ عدد إجازات العمل المجددة لسويديين 6 إجازات عمل فقط. هكذا، سيواجه قزّي «بشراسة» الدولة السويدية التي فرّ إليها نحو 35 ألف لبناني بحثاً عن كرامة أو مستقبل أو عمل أو حماية اجتماعية.

قلق قزّي على اللبنانيين في السويد ينبع من شعوره بالمسؤولية تجاه العاطلين من العمل، إذ أعلن أنه «إذا كانت وزارة الخارجية مسؤولة عن اللبنانيين هناك (في السويد)، فوزارة العمل مسؤولة عنهم حين يعودون ويضاف عددهم الى عدد العاطلين من العمل في لبنان». لم يقتصر تهديد قزّي على السويد، إذ حدّر الوزير أي دولة لا تحترم اللبنانيين العاملين فيها من اتخاذ إجراءات ضدها؛ بعض اللبنانيين القاطنين في السويد اعتبروا أن كلام قزّي قد يتسبب بإساءات لهم، ودعوه الى القيام بواجباته كوزير عمل

بعد صمت طويل. قرّر وزير العمل سحبات قزّي أن يتدخّل لحل المشكلة التي تواجهها 70 عائلة لبنانية في السويد صادرة بحضها قرارات ترحيل. هددّ الحكومة السويدية بطرد العمال السويديين، الذين لا يتجاوز عددهم 6 سويديين فقط لا غير. بحسب إحصاءات إجازات العمل

أيضا الشوفي

قرّر وزير العمل سجعان قزّي أمس أن يتحرّك للذود عن 70 عائلة لبنانية قررت الحكومة السويدية ترحيلها من السويد. بجدية، هددّ قزّي «بالرد بالمثّل»، طالباً «من دوائر الوزارة لأثمة بأسماء السويديات والسويديين العاملين في لبنان»، وخلص الى أنهم يعملون في الصحافة، والجامعات، والرياضة، والفنادق وخبراء فنيين في الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية، وأصحاب مؤسسات تجارية، موحياً في هذا التعداد بأن الرد بالمثّل سيكون قاسياً وكفياً بإبقاء العائلات اللبنانية في الهجرة بعيدة عن «الوطن».

إذاً، هددّ قزّي المواطنين السويديين الموجودين في لبنان بالطرد «مهما كانت مهنتهم ووضعيتهم»، في حال لم تقدّم الحكومة السويدية مبررات قانونية وأمنية للإجراءات التي تتخذها.

متابعة

طمر النفايات في الكوستا برافا يبدأ الأسبوع المقبل!

الشروط، تقدّمت ثلاث شركات هي: ائتلاف شركة BATCO وشركة DANICO IMPIANTI الإيطالية، ائتلاف شركة «حمود للتجارة والمقاولات» (والشركة المصرية لتدوير المخلفات الصلبة)، وائتلاف شركة «الجهاد للتجارة والمقاولات» وشركة SARICO البلغارية. كان لافتاً غياب شركة «سوكومي» عن المناقصة. يقول المكتب الإعلامي للشركة إن الشركة امتنعت عن المشاركة في المناقصة لأسباب تقنية تتعلق بدفتر الشروط. يرّد مصدر مُطلع سبب تمعّج شركة سوكومي عن المشاركة في المناقصة الى أن الشركة «سبق أن ضمنت حصتها في مناقصة الكنس والجمع (التي لم تعلن نتائج عروضها المالية بعد)»، لافتاً الى أن الشركة «لا تجد مناقصة الفرز والمعالجة مُربحة لها، وهي تراهن على الريح المضاعف الذي ستؤمنه أعمال الكنس والجمع». يُرجّح المصدر نفسه أن تفوز شركة الجهاد للتجارة والمقاولات (الملوكية والمعالجة).

يُذكر أنه كان مقرراً أن تنتهي المناقصات منذ نحو شهرين، لكنها شهدت تأجيلات مستمرة خلال هذه الفترة بحجج مختلفة، كان آخرها إعادة مناقصة الكوستا برافا بعدما أظهرت نتائج مناقصة مطمر برج حمود فارقاً في الأسعار دفع الى تعليق المناقصة نحو شهر لتعود المناقصة وترسو على المقاول نفسه بسعر أدنى بنحو 12 مليون دولار عن سعره السابق. اللافت أن المقاول نفسه باشر الأعمال قبل رسو المناقصة عليه، واستمر بها بعد إلغاء المناقصة الأولى وإعادتها وفوزه مجدداً. ردّ شهاب السبب الى «السعي نحو كسب الوقت».

مُشيرة الى أن هذا الخيار يبقى أفضل من بقاء النفايات في الشوارع. في الواقع، هذا ما ركّز عليه شهاب أمس عندما اعتبر أن «النقطة الأولى» التي يجب التركيز عليها هي أن النفايات لن تعود «إلى أي منطقة في لبنان ضمن عمل شركة سوكولين، باستثناء قضاء الشوف وبعض البلدات في قضاء عاليه، التي نعمل على معالجه وضعها». ماذا عن نفايات «الإقليم»، سُئل شهاب أمس، لكنه لم يُعط إجابة حاسمة. لدى غالبية أبناء «الإقليم» اقتناع شبه راسخ بأن الإصرار على استئنائها من الخطة هو «تلقينها درساً بسبب خياراتها السياسية أولاً وبسبب موافقها من إنشاء المطامر في منطقتها». يقول

لم يُعط شهاب إجابة واضحة عن مصير نفايات الإقليم

المعنيون في المنطقة إن هناك طريقاً استحدثته وزارة الأشغال بين برجا وشحيم يجري «دفن» النفايات فيها بطريقة عشوائية الى حين اتخاذ قرار بشأنها.

من جهة أخرى، فتح مجلس الإنماء والإعمار، أمس، العروض الفنية لمناقصة تلزيم أعمال فرز ومعالجة النفايات المنزلية الصلبة لمناطق بيروت الإدارية وجبل لبنان باستثناء جبيل. من بين 7 شركات أقدمت على شراء دفتر

يقول شهاب إنه تم تجهيز الخلية الأولى استعداداً للطمر، «وقد نستطيع خلال أيام أن نضع فيها نفايات»، لافتاً الى أنه يوشر العمل في الخلية الثانية. رافق شهاب في جولته رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر، مفوض الحكومة لدى المجلس وليد صافي، أعضاء اللجنة الفنية المكلفة من مجلس الوزراء بمتابعة موضوع النفايات ورئيس بلدية برج حمود ماريك بوغوصيان. وجاءت هذه الجولة بعد مُضي نحو أربعة أشهر على بدء أعمال ردم البحر وبعد وصول القدرة الاستيعابية للموقف المؤقت لركن النفايات الى طاقته القصوى. كذلك جاءت بعد أقل من شهر على إعلاء نتائج الإشراف على الأعمال هذه الأعمال، التي بدأت قبل تلزيم المقاول ومنحه إذن المباشرة والتي استمرت خلال الفترة السابقة من دون أي مُراقبة؛ يشير شهاب الى أن بدء العمل قبل إتمام المناقصات جرى بتوجيهات من رئيس الحكومة تمام سلام ومجلس الإنماء والإعمار «كسباً للوقت (...)

وبالتالي يجب أن نكون قد أنهينا كل عملنا قبل فصل الشتاء». تُشكك مصادر في اللجنة الفنية في إمكانية المباشرة بطمر النفايات بعد أسبوع، لافتة الى أن أنابيب الغاز المطلوبة لتصريف الغاز لم توضع بعد، كذلك الإمدادات المطلوبة لتصريف عصارة النفايات. هل يبدو العمل في الموقع صحياً وبيئياً وفق ما أُشيع، (وخصوصاً أن الوزير شهاب أصر على أن يوضح أن «لون الماء المعكّر، مصدره ليس أعمال الردم»)؟ لا تخفي المصادر هنا حرجها من إبداء موقف واضح، مُقرّة بأن «الموقع بحد ذاته تعيس ولا يمكن القول إنه مناسب لطمر النفايات»،

يتوقع الوزير أكرم شهاب أن يبدأ طمر النفايات في موقع الكوستا برافا ابتداءً من الأسبوع المقبل، وطمان. خلال جولته تفقدية على الموقع، أمس، إلى أن «النفايات لن تعود الى المناطق التي شملتها خطة النفايات الحكومية»، في إشارة إلى أن خطته تسير الى الامام رغم تأخر إتمام المناقصات شهراً عدّة. ومنه كل الشبهات التي تحيط بها ورغم أن النفايات تملأ شوارع قرى إقليم الخروب!

هديك فرزور

من أمام شاطئ الكوستا برافا المردوم، طمان وزير الزراعة أكرم شهاب أمس، إلى أن النفايات لن تعود الى الشوارع «لا في العاصمة، ولا في الساحل، ولا في الأقضية التي شملتها خطة النفايات». الوزير المُكلف ترؤس لجنة فنية مهمتها مراقبة آليات تنفيذ الخطة، جال على المركز المؤقت للطمر أمس، بعد دعوة وُجّهت إلى «الإعلام» للكشف على الموقع وللإطلاع على أعمال الشركة المتعهدّة (شركة الجهاد للتجارة والمقاولات) «التي تقوم بواجباتها وأكثر»، بحسب تعبير شهاب.

بدت الجولة «عائية»، هدفها طمس روائح الفساد التي فاحت من مناقصات خطة النفايات عبر «وعد» عدم عودة روائح النفايات نفسها في الشوارع.

لتغطية تقاعدهم، في ظل عدم وجود ما يسميه اللبنانيين «ضمان الشيخوخة» لنحو ثلاثة أرباع القوى العاملة، أو يجمعونها لمواجهة مخاطر المرض والبطالة، إذ إن نصف اللبنانيين لا تشملهم أنظمة الضمان الصحي، ولا يوجد أي نظام للحماية من البطالة.

يبقى نحو 3,1% من اللبنانيين الراشدين، هؤلاء يمتلك كل منهم ثروة تفوق 100 ألف دولار، علماً أن 2,8% يمتلك كل منهم ثروة تراوح بين 100 ألف ومليون دولار، ليستحوذ 0,3% على ثروة تزيد على مليون دولار لكل منهم، ويسيطرون على أقل بقليل من نصف الثروة في لبنان.

يشير التقرير إلى ارتفاع في متوسطي الثروة المالية وغير المالية لكل بالغ لبناني بين عامي 2014 و2015. ارتفعت الثروة المالية من 21,9 ألف دولار إلى 22,4 ألف دولار. وارتفعت الثروة غير المالية من 19,4 ألف دولار إلى 20,4 ألف دولار، إلا أن نسبة الراشدين الذين يملكون بين المئة ألف والمليون تراجمت من 3% إلى 2,7%. ونسبة الذين يملكون بين العشرة آلاف والمئة ألف تراجمت من 32,4% إلى 30,2%. وارتفعت نسبة اللبنانيين الذين لا تتخطى ثروتهم عشرة آلاف دولار من 64,3% إلى 66%. كذلك بقي مالكو الثروات التي تزيد على المليون دولار على حالها (0,3%)، يملك 6 أشخاص منهم فوق المليار دولار (4 من آل الحريري و2 من آل ميقاتي بحسب مجلة «forbes»)، وستة غيرهم بين 500 مليون دولار والمليار.

تصنّف «credit suisse» لبنان على أنه بلد ذو دخل متوسط أعلى، إلا أن مقياس «Gini» (تصنيف درجات التفاوت في توزيع الثروات من 0% إلى 100%) يمنح لبنان نسبة 84,8% في عام 2015، أي إن درجة التفاوت فيه مرتفعة جداً وتكاد تلامس الدرجة الأعلى (كلما اقترب المقياس من 100% كانت درجة التفاوت أسوأ). المفارقة أن درجة لبنان على هذا المقياس هي أعلى من مصر (80,3%)، على سبيل المثال، حيث تحوي طبقة «مالكي أقل من 10 آلاف دولار من الثروة» 91,7% من المجتمع، وكذلك أعلى من الهند، حيث تحوي تلك الطبقة 95,4% من المجتمع.

تركّز الثروة في يد القلّة يقابله الشح المتزايد للثروة عند أكثرية المجتمع. إذ بالمقارنة مع اليابان مثلاً، تضم طبقة أصحاب الثروات التي تفوق المليون دولار 2% من المجتمع، فيما لا تضم طبقة أصحاب أقل من عشرة آلاف دولار إلا 9% من المجتمع، علماً أن المؤشرات تدل على أنها تكبر. ويجدر الأخذ بالاعتبار أن هذا المؤشر لا يعكس الوقائع تماماً، إذ لا يظهر لنا التفاوت في داخل المجموعات، فالفرق كبير بين أن تملك ثروة مئة ألف دولار، أو أن تملك ما يساوي العشرة آلاف دولار، أو أن تملك ثروة تساوي 10 آلاف دولار وأن لا تملك شيئاً، خاصة إذا كنت تعيش في ثاني أعلى مدينة عربية.